

حقوق المؤلف والمكتبات الجامعية

أ. جبران خليل ناصر

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

— جامعة وهران —

الملخص:

إن ثورة الرقمنة والإعلام الآلي وسرعة تنقل المعلومة لمس كل جوانب الحياة، ومنها الجانب الفكري للمؤلف في منتجه، وهذا المقال يعرض بعض الاتجاهات، والتحليل التي تمس حقوق المؤلف، وكيفية إنشاء توازن بين حقوق المؤلف ومستعملي الموارد الإلكترونية في المكتبة الجامعية، في ظل البيئة الرقمية. وخلص إلى أمرين مهمين:

الأول منهما التنظيم المحكم لكل ما تعلق بالمؤلف ومنتجه.

وثانيهما: تفعيل دور الجامعة ومكتباتها من جانب التوعية، وحماية الملكية الفردية بالمراقبة وغيرها...

الكلمات المفتاحية: حقوق، الملكية، الفكرية، المؤلفات المكتبة.

المقدمة :

في العقود الماضية كان ينظر لحقوق المؤلف على أنها مسألة مجردة، ليس لها أي تأثير في الحياة اليومية للأشخاص، بينما الآن أصبحت فكرة حقوق المؤلف من الأمور المسلم بها؛ والسبب هو ظهور الأنترنت وتكنولوجيا الاتصالات الرقمية، التي أحدثت تغيرات جذرية في المشهد الاجتماعي والثقافي؛ والتي تؤثر على حياتنا (كل الأنشطة اليومية، و في كيفية تبادل المعلومات، كما غيرت في مفهوم الخصوصية وقضايا حقوق الإنسان. وحظيت الجهود التي بذلت في إصلاح حقوق المؤلف

باهتمام وسائل الإعلام، كما كانت مصدر احتجاج من قبل الكثيرين ؛ مما أدى إلى تحركات شعبية مثل إنشاء مجموعة مستخدمي حقوق المؤلف في الفايبوك (le groupe Fair Copyright utilisateur de Facebook)، ومدونات تنشط في نفس المجال؛ أي حماية حقوق المستخدم .

في بعض البلدان أصبح تعميم حقوق المؤلف قضية تمس بالمصلحة العامة ، إلا أنها غير معروفة على نطاق واسع في بلدان أخرى كالجائر والبلدان العربية مثلا. الساسة في تلك البلدان يعلنون عن آرائهم في البرلمان وفي وسائل الإعلام، وفي الاجتماعات العامة.

لقد أصبحت حقوق المؤلف تثار اجتماعيا وثقافيا، و يستنتج من هذا أن هناك تغييرا جذريا في التصور فيما يخص حقوق المؤلف، كما أن التكنولوجيا، و لحد كبير، قد ساهمت في اتساع احتياجات حرية التعبير، و الخصوصية، والإبداع، و إعادة النظر في طبيعة ثقافة الإنسان. وقد أثر تسييس حقوق المؤلف بعمق في البحوث العلمية والتعليم ، و الملاحظ كذلك أن الاتصالات بين العلماء أصبحت حاضرة في كل مكان ، ومجىء الرقمية و تكنولوجيا الاتصالات قد أحدثت ثورة في عملية الاتصال. عملية تقاسم المعلومات هي النواة الأساسية لمؤسسات التعلم والاكتشاف ، والتي تتميز بدورة المعرفة والاستهلاك ، والنضج ، والتعبير عن المعارف الجديدة . وفي السنوات الأخيرة ، أصبحت العلاقة بين توليد المعرفة وحقوق الملكية الفكرية ، والتنمية الاقتصادية ، من الأمور ذات الأولوية.

مستقبل الاتصال العلمي وحيوية المؤسسات ما بعد مرحلة الدراسة الثانوية ؛ ستتأثران تأثيرا كبيرا باتجاه إصلاح حقوق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية في المجتمع، حيث يتم إنتاج المعرفة باستخدام مجموعة من تقنيات الوسائط الرقمية ، و بالتالي فتشريعات حقوق المؤلف هي التي يجب أن تحدد الإطار الذي يمكن الباحثين من الاستخدام الشرعي للمعلومات المحمية، و من أجل إنشاء أعمال فكرية جديدة لصالح المجتمع. ففي تقرير نحو معرفة متكاملة للنظم الإيكولوجية أعدته جمعية المكتبات الكندية يلاحظ " غياب الحلول الخاصة بحق المؤلف ؛ أصبح أحد العوائق

الرئيسية للوصول و الحفاظ على الموارد العلمية. خلال العقدين الماضين ، قانون حق المؤلف لم يواكب التغيرات السريعة في نظام الاتصال العلمي القائم أساسا على التكنولوجيا الجديدة، خاصة في الدول النامية⁽¹⁾.

إذا ما اعتبرنا أن حقوق المؤلف من المبادئ النفعية ، و التي تقوم على حوافز لإبداع المؤلفين عبر المكافآت الاقتصادية (التقليد الأنجلو الأمريكي) ، أو مع مبادئ أخلاقيات المهنة لضمان الحقوق المعنوية للمؤلفين (التقليد الأوروبي) ، فإن حقوق المؤلف تحتاج إلى وضع توازن حساس للغاية لحماية المؤلف ، والتحفيز على خلق مصنفات جديدة ، من أجل الترويج للثقافة والإبداع ، ولتلبية أهداف السياسة العامة . هذا المطلب أصبح أكثر تعقيدا من أي وقت مضى ، ففي اقتصاد المعرفة المعولم حيث تكنولوجيا توزيع وعرض وتبادل ونقل ، وتلاعب في المحتوى الرقمي حاضرة في كل مكان. بالإضافة إلى ذلك الملاحظ، أن نسخ المعلومات وتقريرها إلى الآخرين لم يكن أبدا أسهل مما هو عليه الآن ... إن حضور تكنولوجيا الاستنساخ وعدم الوضوح في القانون المطبق على البيئة الرقمية، وتحديد المبدعين في التماس التعويض في حالة التعدي على حقوقهم، تجعل من الضروري أن يكون المواطنون على اطلاع بحقوق التأليف.

إنه غالبا ما ينظر إلى عصرنا على أنه الثورة الثقافية الثالثة في ميدان الاتصال، الثورة الأولى كانت خاصة بتطور اللغة المكتوبة⁽²⁾، والثانية خاصة باختراع الطباعة⁽³⁾ وحقوق المؤلف. فبعدما أصبح لحقوق المؤلف أهمية ، فهناك برزت قضايا عديدة تستحق النظر من قبل الجامعات ومكتباتها.

- من هو المسؤول عن حقوق المؤلف؛ الجامعة كهيئة أم المكتبة ؟
- على من تقع مسؤولية حقوق المؤلف، على الهيئة الجامعية أم على المكتبة ؟
- كيف يتم التفاعل بين المكتبة و بقية المؤسسات، فيما يخص السياسة القيادية لحقوق المؤلف، و تنفيذها من وجهة نظر المكتبة ؟
- ما هي الاستراتيجيات والأساليب المعتمدة من قبل المكتبات لإيصال المعلومات الخاصة بحقوق المؤلف ؟

- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها المكتبات الجامعية ؟
يهدف هذا البحث إلى تقديم صورة لهذا المشهد المعقد والصعب. من خلاله نحاول عرض بعض الاتجاهات، و التحاليل التي تمس حقوق المؤلف ، وكيفية إنشاء توازن بين حقوق المؤلف ومستعملي الموارد الإلكترونية في المكتبة الجامعية ، في ظل البيئة الرقمية.

1- مبدأ التوازن :

المكتبات هي التي تقوم باقتناء المصنفات المحمية بحقوق المؤلف ؛ سواء أكانت في وعاء تناظري Anlogique أم رقمي ، فالمكتبات هي التي تضع تحت تصرف المستعملين هذه المصنفات ؛ حتى يتم استغلالها : بالاطلاع او بالقراءة ، فمثل هذا الاستغلال هو الشائع في المكتبات . بينما أخصائيو المعلومات يسعون لمحاربة كل من يحاول الاعتداء ، أو الاستعمال غير المشروع لحقوق المؤلف (4).

هذا الوعي المزيج ضروري من اجل احترام مبدأ هام ؛ و هو التوازن بين حقوق المؤلف ، و حق الجمهور في الاطلاع. هذا التوازن يظهر جليا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (27):

- " لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون ، والمساهمة في التقدم العلمي ، والاستفادة من نتائجه.
- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني"(5).

إذن فإن عملية التوازن أساسية لتحقيق حل وسط بين الحقوق المشروعة للمبدعين و الجمهور. ففي منظور الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات (الافلا)* ، هذا التوازن ضروري للحصول على المعرفة ، و كذلك لتحقيق الديمقراطية السليمة ، و لتعزيز الإبداع ، و لإنتاج أعمال جديدة ، و للحد من الفجوة الرقمية(6).

هذا المبدأ؛ أي مبدأ التوازن لا زال ممكنا طالما هناك الحدود والاستثناءات، المنصوص عليهما في قانون حقوق المؤلف*. إذ أن مدة حماية حق المؤلف تضمن مبدأ

التوازن، فهي محدودة بـ (50) سنة⁽⁷⁾، مثلاً في الجزائر. وبـ (70) سنة في بلدان أخرى كفرنسا⁽⁸⁾، مثلاً، أي أنه بعد انقضاء هذه المدة يدخل المصنف في الملك العام؛ و بالتالي يمكن استغلاله بدون قيود. أما الاستثناءات فتمكن من استعمال المصنفات بدون ترخيص من المؤلف، ففي بعض البلدان الأوروبية، و في إطار الاستخدام العادل (fair use)، (utilisation équitable) يمكن أن يعاد إنتاج مصنف (reproduire) في حالة الدراسة الخاصة، أو البحث، أو للنقد، أو لتقرير، أو لإنجاز ملخص⁽⁹⁾.

المكتبيون الجامعيون لديهم المسؤولية التربوية والأخلاقية في معالجة مسألة التوازن. فبفضل القيم المتأصلة في مهنتهم التي تستوجب اخذ جانب من هذه المسؤولية. ومن الواضح أن حقوق المؤلف تؤدي دوراً مركزياً في توفير المعلومات، وفي الأغراض التي من أجلها أنشئت. وعلاوة على ذلك، هؤلاء المكتبيون يتفاعلون بشكل يومي مع الطلبة في سياق توفير و استخدام المعلومات. لا أحد في الأوساط الأكاديمية في وضع أفضل من المكتبيين لتقديم المعلومات للمستخدمين، و إرشاد الطلبة في الفصول الدراسية، ونقاط الخدمة في قسم المراجع. كما أنهم وسطاء بين المحتوى والمستخدمين، فمن الطبيعي أن يأخذ المكتبيون زمام المبادرة للتوعية في مجال حقوق المؤلف. حيث أن دمج هذا الدور يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع التدريس و مهام الجامعة.

إن موضوعات مثل النفاذ المفتوح أو الوصول الحر للمعلومات وحقوق المؤلف، والانتحال؛ هي كلها تحديات رئيسية بالنسبة للمكتبيين. لا يمكن تجاهل البعد الأخلاقي لتعليم حقوق المؤلف، بل لا بد من نسجه في الثقافة الأكاديمية. إن حقوق المؤلف ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من رموز المؤسسة الأكاديمية و سلوكها أخلاقياً، وكذلك هو درس يدرس لطلبة الجامعات. كما أن ملكية المعارف واستخداماتها تؤثر على عصب الحياة في الجامعات، سواء أكان ذلك لأغراض البحث، أو التدريس، أو التعلم. هناك تساؤلات ذات قيمة فيما يتعلق بالحقوق والحريات، والتي يجب أن تعالج على مستوى السياسات المركزية في النظام؛ و ذلك لإنشاء إطار متوازن.

فيما يتعلق بالملكية الفكرية وحقوق التأليف ، المكتبة الجامعية هي حقا قلب الجامعة. تستند خدمات المكتبة ومجموعات المكتبة على أهمية المعرفة، والتعليم، والتعلم، وتبادل الأفكار، و هذه تتم عن طريق بعض أشكال النسخ أو الاستنساخ لنقل المعلومات والمعرفة. المكتبات قد تأثرت إلى حد كبير بحقوق المؤلف، فهي تكون مضطرة لعرض الخدمات ، والمجموعات والمشاريع والاستراتيجيات ، تحت ضغط الملكية الفكرية؛ فطبع المجموعات، والإعارة بين المكتبات ، والتعليم عن بعد ، ووسائل الإعلام ، وخدمات التصوير ؛ يجب أن تكون مرخصة .

فإذا قام مستعمل المكتبة بتحميل النصوص عن طريق (الويب) ، او نقل البريد الإلكتروني ؛ وذلك باستخدام مجموعة من المجالات و المقالات الموضوعة على الخط المباشر ، أو استعمال الصور الرقمية ، و التي يتاقسمها مع زملاءه ، أو استعمال و عرض شريط (فيديو) أو (دي في دي) ، أو يستعير كتاب من خلال نظام الاستعارة بين المكتبات ، في هذه الحالة حقوق المؤلف تطفو على السطح. إذ أن استخدام المحتوى الرقمي ، عادة ما ينطوي عنه توليد نسخة كاملة للعرض أو للحفظ؛ لأن التكنولوجيا الجديدة تفتح سبلا عديدة لاستخدام المحتوى الرقمي ، من خلال الأجهزة التي توفرها المكتبة (على سبيل المثال ، مداخل (يو إس بي) ، والماسحات الضوئية للميكروفورم ، التحميل الرقمي..)

نحن بحاجة إلى نهج مقارنة مسؤولة وواضحة ؛ لتكوين المستعملين في المكتبات حول كيفية استخدام المواد التي تمكن من تلبية احتياجاتهم التعليمية بشكل مسؤول. إننا نعيش في ثقافة توقعات عالية حيث الوصول إلى المعرفة يكون سهلا من أجل خلق المعرفة الجديدة ، إذن نحن بحاجة إلى الاهتمام بالتعليم بشأن هذه المسألة. إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة حقوق المؤلف في تطور في المعلومة و التحكم فيها. في

هذا الإطار تنشط **The Association of College Research Libraries**

Information(ACRL) ⁽¹⁰⁾ حيث تؤكد على أن محور أمية المعلومة للشخص

تكمن في فهم القضايا الاقتصادية، و القانونية ، والقضايا الاجتماعية ، الخيطة باستخدام المعلومات والوصول إليها وصولا أخلاقيا وقانونيا . إن واحدة من نتائج هذا المعيار هو أن الطالب يتمكن من فهم الملكية الفكرية ، وحقوق المؤلف ،

والاستخدام العادل للمواد و للتجهيزات الحمية. هذا ما يجعل الطالب يدرك أهمية فهم طبيعة حقوق المؤلف ، و يتمكن من اكتشاف وتحليل ودمج موارد المعلومات في مهاراته في التعلم ، وفي الوظائف الأكاديمية ، والتنمية الشخصية. و من النتائج أيضا فهم المسائل ذات الصلة بالحياة الشخصية أو الخصوصية، والرقابة ، حرية التعبير ، الانتحال، وارتفاع تكاليف المعلومة العلمية. بالتالي لا يمكن ان يكون هناك تصور ضيق لحقوق المؤلف؛ حيث يتمثل التعدي على حقوق المؤلف في النسخ وتجنبه، و إنما يجب اعتباره كإطار فكري يتضمن قضايا أخرى، و التي تؤثر على السلوك، والقيم ، وأخلاق البحث في مجتمع الجامعة. في جامعة بريغهام يونغ (11)، وفي جامعة بريستول (12)، وكذا جامعة تكساس (13) ، وجامعة أوتاوا (14)، و غيرها من الجامعات الأمريكية ؛ أنشئت مكاتب لترخيص حقوق المؤلف (Copyright Licensing Office) ، تعتبر هذه أولوية من أولويات الجامعة . فكل من الأساتذة و الطلبة و حتى العاملين في الجامعة ، يتلقون المساعدة التي يقدمها مكتب الترخيص هذا ؛ لفهم التعقيدات التي تحيط بحقوق المؤلف . ويتم استضافة هذا المكتب من قبل العمال و المكتبة و هيئة التدريس، و حتى من قبل الطلبة. كما تستثمر جهود التسويق، و التي تركز على تطوير المواد والأدوات اللازمة لتعزيز تعليم حقوق المؤلف. مثل هذه المبادرة تخلق ارتياحا للمجتمع الجامعي ، و بالتالي فإن الكل يعرف إلى أين يتجه للحصول على المشورة أو المعلومات، بشأن مسائل حقوق المؤلف. ومع ذلك ، ليس هذا هو المعيار في الأوساط الأكاديمية في العديد من المؤسسات الأخرى ، فهناك جهود غير منسقة في قضايا حق المؤلف، فمثلا في الجامعات الفرنسية لا يوجد رابط يسمح بالولوج لمكتب حقوق المؤلف ، كالذي نجده في بعض الجامعات الأمريكية و الكندية، لكن هناك الإرشادات التي تقدمها مثلا وزارة التعليم العالي و البحث في فرنسا حول حقوق المؤلف في بوابة الجامعات الرقمية (15) ، كذلك فعلى مستوى الجامعات العربية نجد جامعة الملك سعود بالسعودية، تقدم في صفحتها على "الوايب" قانون حماية حقوق المؤلف الجديد ولائحته التنفيذية (16)، أما بالنسبة لأكبر الجامعات المصرية كجامعة القاهرة و جامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية ، لا يوجد بها أي رابط يحيل إلى حقوق المؤلف أو

الملكية الفكرية، و حتى عملية البحث التي قمنا بها في موقع الجامعات المصرية ، لم تظهر اية نتائج عن حق المؤلف. و بالنسبة للجامعات الجزائرية الوضع لا يختلف عما هو عليه في الجامعات المصرية أو العربية بشكل عام ؛ إذ لا توجد أية معلومات عن حق المؤلف، أو عن الملكية الفكرية بشكل عام.

حاليا تعدّ الموارد الإلكترونية هي المكونات الرئيسية في المكتبة الجامعية . فهذه المواد تقدم خدمات مبتكرة مثل المستودعات الرقمية، أو رقمنة المجموعات المحلية ، أو نشر مجلة مفتوحة . كل هذه العوامل تتطلب استخدام المؤلفات الفكرية، و التي كثير منها يخضع لحق المؤلف. المرجعية والمساعدة في مجال البحوث تدعم وتعزز قيمة الخدمات المكتبية ، أية خدمة مكتبة تتضمن أسئلة حول حقوق المؤلف. على مدى العقد الماضي ، بذلت المكتبات طاقة جبارة فيما يتعلق بالترخيص للمحتوى الرقمي للنashرين والبائعين . فقد وضعت وأنشئت مراكز جديدة، وميزانيات جديدة للحصول على الموارد الرقمية من المصادر الخاصة . و ذلك في السباق للحصول على هذا الكم الهائل من الموارد ، لتلبية احتياجات المستخدم وتوقعاته ، فقد ركزت المكتبات إلى حد كبير على الاتفاقات التعاقدية. إن حقوق المؤلف هي الأساس الفكري و القانوني لهذا النشاط، ولكن الوعي بحقوق المؤلف لم يول الدور المحوري في هذه العملية، أو في نقل المعلومات التي تجري في مكتباتنا كل ساعة.

إذن يجب على مستخدمي المكتبة ان يكونوا قادرين على خلق اتحادات حقوق المؤلف، فهناك القليل من الأبحاث التجريبية المتوفرة عن هذا الموضوع؛ موضوع الترخيص للمحتوى الرقمي (الكتب الإلكترونية ، المجلات الإلكترونية... إلخ)؛ مما أدى للنظر في أهمية تعلم المكتبات الجامعية كيفية التعامل مع قضايا حق المؤلف عند تقديم الخدمات، و توعية المستخدم حول أهمية احترام حقوق المؤلف. ومن المأمول أن هذا البحث سوف يساهم في الجانب المهني. وحول كيفية إضافة قيمة إلى المكتبات الجامعية، في ظل بيئتنا القائمة على المعرفة والتقنية العالية.

2- حقوق المؤلف و المكتبات الجامعية في البيئة الرقمية :

مع ظهور التكنولوجيات الجديدة، يبدو أن حقوق المؤلف طغت عليها إمكانات النسخ و النشر الموجودة ، و التي توفرها هذه التكنولوجيات . فالعصر الرقمي أخلط كل الأوراق فيما يخص وسائل نشر المعلومات والوصول إليها ؛ و ذلك يجعل المعلومة غير مادية (dematerializing). و إن التوازن الذي كان موجودا بين المبدعين، الموزعين والجمهور، أصبح مهددا بالتدابير المتخذة من جانب صناعة التوزيع* ؛ و ذلك لفرض حقوق المؤلف ؛ و لمواجهة السلوك غير القانوني مثل تبادل المحتوى، والقرصنة، الخ⁽¹⁷⁾ .

وهنا تحد آخر تواجهه المكتبات الجامعية ؛ هو الكيفية التي سيتم بها لفت انتباه أصحاب القرار و الوصاية بشكل عام لأهمية إعادة النظر في الأطر القانونية الموجودة ، و إعادة صياغتها لتتلائم مع الامكانيات التي فرضتها البيئة الرقمية ؛ و الحفاظ على التوازن الضروري بين المبدعين و الجمهور. تكييف الاستثناءات مع البيئة الرقمية هو في حد ذاته تحد ؛ و في هذا الاطار فإن منظمة الافلا (IFLA) تدعم الاستعمالات المسموح بها كإعارة المعلومات في الشكل الورقي، وأيضا إعارة المعلومات في الشكل الرقمي، سواء أكان ذلك بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، أو لفرض البحث ، أو التدريس ، أو الاستخدام الخاص، وما إلى ذلك. و في الاتجاه نفسه، فإن معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، الموقعة سنة 1996 من قبل عدة بلدان، كان هدفها هو تكييف جزء كبير من قواعدها الموجودة مع البيئة الرقمية، وخلق قواعد جديدة تكون ملائمة. للأسف البلدان الموقعة كانت بطيئة في نقل هذه الإجراءات في قوانينها الوطنية. و الجزائر التي رغم انها عدلت بعضا من مواد القانون الخاص بحقوق المؤلف إلا أن هذا القانون لا يمكن القول بأنه يتلاءم مع التطور الحاصل في ميدان التكنولوجيا و البيئة الرقمية. هذا البطء في ردة الفعل هذه قابله ظهور أشكال في السوق، لإجراءات تقنية لحماية المصنفات . وإن تدابير الحماية هذه أثرت على مستعملي المكتبات ، لأنها تسمح بالالتفاف حول الحدود، و الاستثناءات التي كانت موجودة أصلا، و بالتالي تهدد الاستخدام العادل الذي تقره القوانين. ويتوقع البعض ان هذه التدابير تجعل القوانين* الخاصة بحق المؤلف كأنها غير موجودة⁽¹⁸⁾ . فالحاذير التي تهدد نقل المعلومات و الوصول إليها عديدة ، حيث

هناك عدة تدابير تقيد المكتبات و مستعمليها ، في أداء نشاطاتها العادية . و هذه بعض الأمثلة :

- آليات رقابة النسخ التي تمنع المستخدم من الاستنساخ الرقمي أو التناظري، بغض النظر عن الغاية من الاستنساخ.

- التراخيص أو العقود بين المكتبات وبين موردي المعلومات الرقمية هي التي تفرض الشروط والأسعار، ويتجاوزون بذلك الاستثناءات دون مراعاة المصلحة العامة.

- في بعض البلدان الإعارة بين المكتبات لا تتم إلا بإرسال النسخة الورقية ، أي أن استعمال النسخة الرقمية محذور .

- إنشاء نسخة رقمية لغرض المحافظة وحفظ المصنف ممنوع. و كمثال لما تقدم فإن بعض السلطات القضائية لم تتردد في تخطي حدود و استثناءات قانون حقوق المؤلف. ففي هولندا مثلا المحكمة العليا قضت بأنه من المنطق أن قائمة الاستثناءات الموجودة في قانون حق المؤلف غير شاملة . و حسب هذا القرار ، الاستثناءات المدرجة في القانون، ما هي إلا نتيجة لتحكيم بين المصالح الشرعية للمؤلف من جهة و من جهة أخرى المصالح الشرعية للآخرين و للمجتمع : و بالتالي ينبغي الاعتراف بأن حقوق المؤلف يجب أن تخضع للمصلحة العامة ، أو المصلحة العليا لأشخاص معينين ؛ أي يمنع نشر أو إعادة نشر مصنف تحت بند المصلحة العامة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن هذا المنطق وجد صدى في فرنسا ، على الرغم من أن لديها قانون صارم خاص بحقوق المؤلف. ففي القرار الصادر في: 23 فبراير 1992، فإن المحكمة العليا لباريس اعترفت لمستعمل المصنف باستثناء ، لم يكن موجودا في قانون حق المؤلف ، و ذلك على أساس القانون العام للإعلام ، و الذي يتوافق مع المادة (10) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁹⁾. التلفزيون الفرنسي قام بعرض روبرتاج حول معرض أعمال الرسام (Utrillo) لكن بعض لوحات الفنان ظهرت في البرنامج ، بدون ما يسمح به القانون الفرنسي ؛ أي إعادة عرض هذه اللوحات. شروط الاستثناء المنصوص عليها في القانون لم تكن متوفرة، لكن القاضي و بحكم القانون العام للإعلام ، قدر بأنه في حالة الروبورتاج الذي يقدم

مصنف فنان فقط في نشرة أخبار التلفزيون ، في هذه الحالة لا يمكن أن تنتهك فيه حقوق الملكية الفكرية ، لأنه من حق المشاهد أن يطلع و بسرعة ، و بشكل مناسب على حدث ثقافي ، يمثل خبرا مباشرا له علاقة بالمصنف أو بمؤلفه، و لا يمكن أن يتنافس مع الاستغلال العادي للمصنف⁽²⁰⁾.

و قد تتخذ المكتبة بعض الاحتياطات لمنع مرتاديه من خرق حقوق التأليف . هذه الاحتياطات قد تلزم المكتبة بعمل أشياء محددة فمثلا : يجب ان يوضع على كل مقالة مستنسخة اسم مالك المحتوى ، و عنوانه البريدي ، مع إشارة او تحذير بشأن حقوق المؤلف (كما اتفق عليه مع مالك المحتوى)⁽²¹⁾ .

إن مسؤولية حقوق المؤلف هي مسألة هامة ومعقدة، تعكس الثقافة التنظيمية المطلوبة ، وكذا المواقف حول دور حقوق المؤلف و أن يحظى بحضور ملموس من قبل ذوي الاختصاص من الذين يشغلون وظائف عالية في أية جامعة. أيضا تعكس الكيفية التي تحتفظ الجامعة بمعارفها في عالم سريع التغير. وهذا بدوره يعكس الواقع التكنولوجي ، و السياسي والاجتماعي الذي يؤثر على الجامعة و وظائف البحث العلمي والتعليم فيها ، هذا من ناحية ن و من الناحية الأخرى فالجامعات هي مؤسسات كبيرة ومتنوعة ؛ لذا فإن بلورة استراتيجية على نطاق واسع يعتبر تحديا مستمرا ، كذلك هناك حاجة لتطوير التنسيق في الحرم الجامعي ، و تحديد الخبرة اللازمة لمعالجة الملف. لكن هذا لا يمنع من انه توجد بعض الملاحظات التي يجب أن يشار إليها فيما يتعلق بالجامعة و علاقتها بحقوق المؤلف :

- عدم وجود إجماع واسع النطاق، داخل الحرم الجامعي. فيما يخص حقوق المؤلف.

- غياب التنسيق في الجامعة ، والافتقار إلى الخبرة في الحرم الجامعي ،

- عدم وجود الدعم القانوني.

- نقص الموارد التي تمكن موظفي المكتبة من متابعة مستخدمي المحتوى

الرقمي، و التي تتطلب وقتا و معدات، مثل برامج و أجهزة لكي تحقق هذه المراقبة.

- المكتبة غير قادرة على اتخاذ زمام المبادرة في الحرم الجامعي ، فيما يخص التوعية بمسألة حقوق المؤلف ؛ لأن مثل هذه المبادرة تتطلب دعماً مادياً ومعنوياً من أصحاب القرار في الجامعة .

- دعم الحرم الجامعي و تفهمه لقضايا حقوق المؤلف ، تعتبر سطحية .
- توعية المستخدمين أمر صعب . فالجيل الحالي من طلبة الجامعات يعتقد أنه إذا كان هناك شيء ينشر على شبكة الانترنت، فهو متاح، ويمكن استخدامه بكل حرية. إذن فمن الصعب التعامل مع هذه المسألة بسهولة ومرونة.

الخاتمة:

من الواضح أن التبعة التنظيمية لدعم نهج منسق وفعال لحقوق التأليف، هي قضية رئيسية؛ لذا يجب تحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه المكتبة الجامعية بالتعاون مع الجامعة . و إن عمق واتساع فهم مسائل حقوق المؤلف أمر مطلوب ؛ للرد على بعض الأسئلة الخاصة بحقوق المؤلف، لكن لا يوجد أي شخص في الحرم الجامعي يتحمل هذه المسؤولية . لذا يجب تحديد جهة معينة تكون قادرة في الرد على استفسارات تخص حقوق المؤلف ؛ و ذلك إما بإنشاء مكتب خاص ، او جعل المكتبة حلقة وصل تبلغ وتثقف الجامعة و روادها، بما يتعلق بوظيفة قانون حق المؤلف.

بناء على ما تقدم فإن الجامعة ملزمة بتقبل التفسير الذي تقدمه المكتبة في مجالات حقوق المؤلف ، إذا ما كانت مواد قانون حقوق المؤلف غير واضحة .

- إشراك المكتبة في إعداد سياسات الملكية الفكرية في الجامعة .
- إدماج لجنة حقوق المؤلف بالأطراف المعنية في جميع أنحاء الحرم الجامعي ؛ وإدماجها في اللجان الأخرى ، إذا تعلق الأمر بحقوق التأليف .
- يتم استشارة المكتبة قبل المفاوضات التي تجرى بين المجلس وجمعية أساتذة حقوق التأليف .
- يتم إشراك المكتبة في جمع المعلومات ، و مناقشتها ، وكتابة السياسات والإجراءات الخاصة بموضوع حقوق المؤلف و توجيهها للحرم الجامعي.

- دليل حقوق المؤلف الخاص بالمكتبة يجب أن يحيل المستخدمين إلى الجامعة بشأن سياسة حق المؤلف.
- توجيه و توعية الأساتذة فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بمصنفاتهم .
- إذا تطلب الأمر يتم التشاور مع محامي الجامعة عند الحاجة؛ لأن بعض قضايا الملكية الفكرية ترتبط باتفاقيات جماعية ، وبالتالي تنعكس على المكتبة .
- إدراج التوجيهات و التعليمات الخاصة بحقوق المؤلف في المناهج الدراسية.
- إقناع الأشخاص بأن قضايا حق المؤلف مهمة في الوسط الأكاديمي؛ لأن البعض يتصور أن حقوق التأليف لا تنطبق إلا على المنظمات التي هدفها تحقيق الربح.
- تنمية احترام حقوق التأليف في عالم الوصول الحر لجميع مصادر المعلومات .
- و صفوة القول بالنظر إلى ما تقدم ، فإن الجامعات و مكباتها بمختلف تخصصاتها ، تؤثران تأثير متعدد الأوجه ، على سياسة حماية الملكية الفكرية و على وجه الخصوص في شقها المهم، و هي سياسة حقوق المؤلف، التي تستوجب حشد الطاقات، و توفير الإمكانيات، لبلوغ الأهداف المنشودة .

الهوامش :

- (1) Tony Horava ,Canadian Journal of Information and Library Science, Volume 34, Number 1, March/mars 2010, p.2
muse.jhu.edu › ... › [Volume 34, Number 1, March/mars 2010](#)
- (2) Brigitte Schlieben-Lange, Idéologie, révolution et uniformité de la langue, Editions Mardaga, 1996, p.208
- (3) ابراهيم عبدون ، تاريخ الطباعة والصحافة في مصر: خلال الحملة الفرنسية 1798-1801 ، مكتبة الآداب ، 1949 ، ص 17.
- (4) Le droit d'auteur dans un environnement numérique : les positions de l'IFLA et de l'UNESCO

(5) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml>

* IFLA الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) هي الهيئة الدولية الرائدة التي تمثل مصالح خدمات المكتبات والمعلومات ومستخدميها. إنه صوت عالمي لمهنة المكتبات والمعلومات.

<http://www.ifla.org>

- (6) IFLA. *Commission sur le copyright et les autres problèmes juridiques (CLM).*

<http://www.cfifla.asso.fr/accueilifla/droitauteurcorps.htm>

(*) بالنسبة للقانون الجزائري الأمر رقم 03-05 مؤرخ في 19 حويلية 2003 يتعلق

بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة . تأتي الحدود و الاستثناءات في الفصل الثالث من

المادة 33 إلى المادة 53. ص.ص. 20-26

(7) المادة 54 تحظى الحقوق المادية بالحماية لفائدة المؤلف طوال حياته و لفائدة ذوي

حقوقه مدة خمسين (50) سنة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته. المرجع

نفسه. ص. 27.

- (8) La durée de protection

Contrairement au droit moral qui est perpétuel, les droits d'exploitations conférés aux auteurs sont limités dans le temps.

Selon l'article L. 123-1 du CPI, « L'auteur jouit, sa vie durant, du droit exclusif d'exploiter son œuvre sous quelque forme que ce soit et d'en tirer un profit pécuniaire. Au décès de l'auteur, ce droit persiste au bénéfice de ses ayants droit pendant l'année civile en cours et les soixante-dix années qui suivent ». À l'expiration de ce délai l'œuvre tombe dans le domaine public, si bien que son utilisation est libre sous réserve de respecter les droits moraux de l'auteur. Ainsi, pour un auteur mort le 1er juin 2010 (le délai court à partir du 1er janvier 2011),

l'œuvre ne tombera donc dans le domaine public que le 1er janvier 2081.

<http://www.culture.gouv.fr/culture/infos-pratiques/droits/protection.htm>

- (9) Qu'est-ce que le droit d'auteur ?

http://bibliodoc.francophonie.org/article.php3?id_article=149

(10) للمزيد من المعلومات عن هذه الجمعية و دورها و الخدمات التي تقدمها
يمكن الرجوع إلى الموقع التالي :

<http://www.carl-abrc.ca>

- (11) <https://home.byu.edu/>

(12) www.bris.ac.uk/

(13) <https://www.utexas.edu/>

(14) www.uottawa.ca/

- (15) Le portail des Universités numériques
thématique

<http://www.universites-umeriques.fr/fr/faq/11>

- (16) <http://iptl.ksu.edu.sa/page/380>

(*) يقصد بها هؤلاء المسؤولون الذين يقومون بعملية توزيع و نشر
الموارد الالكترونية

- (17) IFLA. *Commission sur le copyright et les autres problèmes juridiques (CLM).*

<http://www.cfifla.asso.fr/accueilifla/droitauteurcorps.htm>

(*) يقصد بهذه القوانين تلك المتعلقة بإدارة الحقوق الرقمية للمؤلفين . بالفرنسية

(GDN la Gestion des Droits Numériques) و بالإنجليزية

(DRM pour Digital Rights Management) و للمزيد من

التفاصيل يمكن تصفح الدليل : *Guide de la gestion des*

droits numériques à l'usage des consommateurs.

Digital Rights Management

على الموقع التالي:

indicare.org/tiki-download_file.php?fileId=196

- (18) UNESCO. *Droit d'auteur et accès à l'information dans l'environnement numérique.*

http://webworld.unesco.org/infoethics2000/documents/study_poullet.rtf

- (19) **Article 10 : Toute personne a droit à la liberté d'expression. Ce droit comprend la liberté d'opinion et la liberté de recevoir ou de communiquer des informations ou des idées sans qu'il puisse y avoir ingérence d'autorités publiques et sans considération de frontière. Le présent article n'empêche pas les Etats de soumettre les entreprises de radiodiffusion, de cinéma ou de télévision à un régime d'autorisations**

Convention européenne des droits de l'homme.

www.echr.coe.int/NR/rdonlyres/086519A8.../Convention_FRA.pdf

- (20) **UNESCO. Droit d'auteur et accès à l'information dans l'environnement numérique**

(21) **مرجع سبق ذكره. ليسلي إيلن هاريس ، ترخيص المحتويات الرقمية ، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2006 ، ص. 122**